﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية

المجلة *التربوية*

***

درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

بحث مستل من رسالة دكتوراه بعنوان:

(إستراتيجية مقترحة للشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية)

إعداد

د/ عبدالعزيز بن محمد الغامدي

باحث دكتوراه تخطيط التعليم واقتصادياته

وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية

المجلة التربوية ـ العدد الثالث والخمسون ـ يوليو ٢٠١٨م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، والتعرف على أهم معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص، والكشف عن الفروق في استجابات عينة الدراسة لأهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص وفقاً لمتغيرات: الجنس، والدرجة العلمية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات استخدم أداة الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من (٥٣٥) عضو هيئة تدريس بجامعة جدة، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية لتطبيق الاستبانة، وبلغ عددها (٢٧٧) عضو هيئة تدريس.

وتم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

١- أن درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ جاءت إجمالاً بدرجة مرتفعة.

٢- أن درجة تواجد معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص جاءت إجمالاً بدرجة مرتفعة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص تعزى لمتغير الجنس.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس أصحاب الدرجة العلمية (أستاذ مشارك) في مقابل (أستاذ، وأستاذ مساعد).

وبناءً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الجامعة المنتجة، تخصيص التعليم.

Abstract

The study aimed to determine the degree of importance of the partnership between the University of Jeddah and the private sector considering the vision of Saudi Arabia 2030, identify the main obstacles of the partnership between the University of Jeddah and the private sector, and reveal the differences in the responses of the sample of the study of the importance of partnership between Jeddah University and the private sector, And degree.

The researcher used the analytical descriptive method. To achieve the objectives of the study and data collection, the questionnaire tool was used. The study population consisted of (535) faculty members at the University of Jeddah. The sample was selected in random stratified form to implement the questionnaire.

1- **The data were statistically analyzed using the SPSS program. The results of the study were as follows:**

2- **The importance of the partnership between the University of Jeddah and the private sector in the light of the vision of Saudi Arabia 2030 was a total high.**

3- **The degree of presence of obstacles to the partnership between the University of Jeddah and the private sector came overall high**

4- **There are no statistically significant differences at (0.05) between the opinions of the sample of the study about the importance of partnership between the University of Jeddah and the private sector due to gender variable.**

5- **There are statistically significant differences at the level of (0.01) between the opinions of the sample members of the study on the importance of the partnership between the University of Jeddah and the private sector due to the variable of the scientific qualification, for the benefit of the members of the faculty of degree (Associate Professor) Assistant).**

6- **Based on the results of the study, many recommendations and proposals were presented.**

Keywords: Public-private partnership, productive university, privatization of education.

المقدمة:

إن أحد أهداف الجامعة الرئيسة هو خدمة المجتمع جنبًا إلى جنب توفير التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي؛ فالجامعة مركز الإشعاع الحضاري والعلمي في مجتمعها، ومن هنا يأتي دورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتأثيرها في تمكين المجتمع لخوض غمار التنافسية العالمية، لذا كان من الضروري توفير الإمكانات المادية والبشرية بما يمكنها من ممارسة أدوار كبرى في مجتمعها للوصول إلى مجتمع قائم على المعرفة.

وقد أضحى الإنفاق على التعليم الجامعي من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم؛ إذ أصبحت متطلباته باهظة التكاليف، ولم تعد كثيرًا من الحكومات قادرة على توفير الأموال اللازمة للعملية الأكاديمية (الحمدان والعجمي، 2008)، وأن الموارد المالية المخصصة للجامعات لم تعد كافية لتحقيق أهدافها وطموحاتها (البحيري، ٢٠٠٩)، الأمر الذي يتطلب تعزيز "الشراكة" والبحث عن عددٍ من الطرق البديلة لتمويل البرامج التعليمية والأنشطة البحثية، والتي منها الاستفادة من الجامعات كمكاتب استشارية ومراكز إنتاج كمصدر للتمويل الذاتي (عابدين، 2004)؛ ومن هنا تبرز أهمية الشراكة بكافة أبعادها مع القطاع الخاص في توفير قدر من المتطلبات المتزايدة للجامعات.

ويبين السلطان (2009، ص ٤٨) أن: "الشراكة الفاعلة تبدأ بين الجامعات والمجتمع من خلال العملية التعليمية والتدريبية التي ينتج عنها إمداد قطاعات المجتمع بالخريجين المؤهلين تأهيلًا علميًا وأكاديميًا متميزًا في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل".

وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص؛ حيث تساهم في الابتكار وتحقيق براءات الاختراع (Perkmann & Walsh 2007؛ الهادي 2011)، وكذلك تُمكن الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي، وتساهم في تقديم تعليم عالي الجودة للجميع، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع. (Hughes, 2006)

وفي المملكة العربية السعودية تعتبر رؤية ٢٠٣٠ المظلة الرئيسة لكافة الجهود والمبادرات التي سبق وأن أطلقتها الجامعات السعودية في تطبيق الشراكة مع القطاع الخاص؛ ويشير تقرير وزارة التعليم العالي (1435هـ، ص ص 18-٣٥) (وزارة التعليم حاليًا) إلى أهم منجزات الوزارة لبناء مجتمع المعرفة المتعلقة بتطبيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وذلك كما يلي:

- دعمت وزارة التعليم إنشاء حاضنات التقنية؛ حيث أنشأت جامعة الملك سعود (وادي الرياض للتقنية)، والذي يتضمن عددًا من حاضنات التقنية، وأسست جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (وادي الظهران للتقنية)، وقد انضم إلى هذه الحاضنات عدد من الشركات؛ للإسهام في تطوير اقتصاد المعرفة، والاستثمار على أسس تجارية عن طريق الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات والتطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها.
- دعم تأسيس ونشر ثقافة كراسي البحث العلمي في الجامعات. وقد بلغ عدد الكراسي العلمية في (٢٨) جامعة حكومية (٢٤٠) كراسي بحث حسب إحصاءات العام الجامعي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ (وزارة التعليم، ١٤٣٧هـ).

وبالرغم من أن هذا التقرير قد أشار إلى عددٍ محدود من جهود الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص، إلا أن واقع الحال يؤكد على أن جميع الجامعات الأخرى بما فيها ذلك الجامعات الناشئة، بشكلٍ أو بآخر، قد حذت حذو هذه الجامعات الرائدة في التقرير. ويؤكد القحطاني (٢٠١٦) أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تسهم في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، والوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية، مما يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقق التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

وانطلاقًا من اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم الجامعي، تم إنشاء جامعة جدة بتاريخ 1434/6/4هـ، ورغم أنها من أحدث الجامعات السعودية إلا أنها تشهد حراكًا تعليميًا كبيرًا في شتى المجالات، ويشمل الفرع الرئيس للجامعة على (٧) كليات، بالإضافة إلى فرعين للجامعة بمحافظة خليص والكامل يوجد بها (٣) كليات، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين حسب إحصاءات العام الجامعي

١٤٣٧/١٤٣٦هـ (٨٩٤) عضوًا، ويدرس في جامعة جدة (١١٣٨٨) طالبًا وطالبة. (موقع إحصاءات التعليم الجامعي بوزارة التعليم، www.uj.edu.sa).

وتأتي هذه الدراسة استكمالًا للجهود المبذولة من قبل قيادات جامعة جدة في مجال الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص، ومحاولة لإيضاح درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص، والكشف عن أهم معوقاتها.

مشكلة الدراسة:

تنص الرؤية المستقبلية لإستراتيجيات التعليم العالي بتنمية الموارد البشرية بخطة التنمية التاسعة 1430-1435هـ للملكة العربية السعودية على توفير "تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة"، وأن من سياسات تحقيق هذه الرؤية: تفعيل وتأسيس قاعدة للشراكة بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص، والتوسع في تطبيق الكراسي العلمية في الجامعات بدعم القطاع الخاص وتمويله، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1435هـ، ص 386).

بالإضافة إلى أن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في السعودية – التي ضمت بأمر ملكي في رجب ١٤٣٧هـ إلى (هيئة تقويم التعليم) – أولت اهتمامًا بضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم بالجامعات، من خلال مشاركة هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي، والاهتمام بتسويق البحوث، وكذلك بأهمية التفاعل مع المجتمع. (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2008).

كما أولت الجامعات السعودية اهتمامًا بتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والعمل على تحقيق أهداف الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق 1450هـ-2029 AFAQ) التي منها الهدف السادس عشر: أهمية الاستمرار في دعم التمويل الجامعي وتنويع مصادر التمويل، وكذلك تفعيل برنامجها التنفيذي رقم (24) الذي يدعو إلى الشراكة مع القطاع الخاص والأعمال (وزارة التعليم العالي، 2011).

ولقد توج ذلك كله، بتوجه حكومة المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤيتها المستقبلية للتحول الاقتصادي الوطني بحلول عام (٢٠٣٠-١٤٥٢هـ) التي تنص على

أن: "السعوديّةُ .. العمقُ العربيُ والإسلامي .. قوةٌ استثماريةٌ رائدة .. ومحورُ ربط القارات الثلاث" (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦ أ، ص ٩).

ويدعم تحقيق هذه الرؤية (١٢) برنامجًا تنفيذيًا من أهمها "برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠"، الذي يركز على زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جميع القطاعات منها القطاع التعليمي، وكذلك تسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص للوصول بمساهمته في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠%) إلى (٦٥%)؛ لتحقيق أهداف هذه الرؤية والوصول إلى المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦ أ).

إضافة إلى التوجه الرسمي لهذ الرؤية نحو خصخصة التعليم الحكومي بشقيه العام والجامعي من خلال "برنامج التخصيص" الذي يركز على "تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه مما يحسن جودة الخدمات بشكل عام وتقليل تكاليفها، ويعيد تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها والمتوافق مع توجه (رؤية ٢٠٣٠)". (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦ ب، ص٦٦)

وعلى الرغم من أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، إلا أنه توجد مؤشرات على وجود ضعف في تطبيقها ببعض الجامعات السعودية وخاصة الناشئة، وأن أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعفها هو افتقار الجامعات لتخطيط برامج الشراكة، وضعف وضوح أهداف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك ضعف وضوح رؤية الجامعة وأهدافها؛ وهذا ما تؤكده دراسات متعددة (صائغ ومتولي، 2005؛ القحطاني، 2005؛ عبدالقادر، ٢٠١٤؛ الشثري، ٢٠١٤؛ مراد، ٢٠١٦).

وتأسيسًا على ما سبق، وبما أن جامعة جدة في بداية انطلاقها نحو الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تنفيذها لعدد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين جامعة جدة والقطاع الخاص، فإن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على درجة أهمية هذه الشراكة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، والكشف عن أهم معوقاتها، التي يمكن الإفادة منها في دعم وتعزيز الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

- ما درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

٢- ما معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة حول (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة) تعزى إلى متغيرات: الجنس، والدرجة العلمية؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- التعرف على درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

٢- الكشف على معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

٣- الكشف عن الفروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة حول (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة) تعزى إلى متغيرات: الجنس، والدرجة العلمية؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أنه ربما تساهم في دعم وتطوير شراكة جامعة جدة مع القطاع الخاص بما يضمن إبراز قيمة الجامعة؛ لتحقيق التنمية المستدامة لجميع أفراد المجتمع، والوصول إلى مجتمع المعرفة. وكذلك تبرز أهمية الدراسة لتوافقها مع رؤية الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي؛ للحصول على الاعتماد الأكاديمي للجامعة، وأيضًا كاستجابة عملية للتوجهات الإستراتيجية لوزارة التعليم لتطوير الجامعات عبر خطتها المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي (آفاق)، وانطلاقًا لبداية فعلية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية المستقبلية للتحول الاقتصادي الوطني (٢٠٣٠)، وكذلك تنفيذًا لرؤية الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة التي تنص على: "بحلول عام

1452/51هـ – 2030، تصبح المملكة مجتمعًا معرفيًا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة مزدهر متنوع المصادر والإمكانات، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص، ويوفر مستوى معيشيًا مرتفعًا، ونوعية حياة كريمة، وتتبوأ مكانة مرموقة، كدولة رائدة إقليميًا ودوليًا". (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1435هـ، ص20)

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة في حدودها الموضوعية على تحديد أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص، والكشف عن أهم معوقاتها، أما حدودها البشرية والمكانية فتقتصر على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة وفروعها في المملكة العربية السعودية، وقد طُبقت أداة هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي الجامعي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

مصطلحات الدراسة:

- **الشراكة (Partnership): يُعرفها الحايس (2009، ص191) بأنها "كل نشاط تعاوني وهادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدمية بمختلف جنسياتها ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين (بحثي– استشاري– تدريبي– كرسي للبحث...إلخ)، وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك".**

ويعرف الباحث الشراكة إجرائيًا بأنها: العلاقة المشتركة والتعاون المستمر بين جامعة جدة والقطاع الخاص، القائم على تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، والمصالح المشتركة لهما من جهة، والوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة من جهة أخرى.

- **القطاع الخاص (Private Sector): ويُعرفه الشقاوي (2002، ص4) بأنه "النشاطات الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة سواء كانت ملكية فردية أم ملكية جماعية".**

ويعرف الباحث القطاع الخاص إجرائيًا بأنه: منظمة أو مجموعة منظمات اقتصادية (مؤسسات، شركات) ذات علاقة بالجوانب التجارية، أو الصناعية، أو الخدمية، قائمة على الملكية الخاصة (فردية، أو جماعية) في المملكة العربية السعودية؛ بغرض تحقيق أهداف ربحية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لجمع البيانات وتحليلها كمنهج مناسب لمثل هذه الدراسات.

مجتمع الدراسة والعينة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة ذكورًا وإناثًا، والبالغ عددهم (٥٣٥) عضو هيئة تدريس، منهم (٣٨١) من الأعضاء الذكور، وكذلك (١٥٤) من الأعضاء الإناث، وذلك في جامعة جدة وفروعها بمحافظة خليص والكامل، حسب الإحصائيات التي حصل عليها الباحث من شؤون الموظفين بجامعة جدة بتاريخ 1437/2/15هـ، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة بلغ عددها (٢٧٧) عضوًا، وبنسبة (٥١,٧%) من إجمالي مجتمع الدراسة، منهم (١٨٦) من الأعضاء الذكور، وكذلك (٩١) من الأعضاء الإناث، وتم سحب العينة من المجتمع الأصلي للدراسة من خلال الطريقة الطبقية العشوائية بالأسلوب النسبي، حيث حدد عدد أفراد العينة بناءً على متغير الجنس، وذلك وفقًا لنسبة تمثيلها في المجتمع الأصلي، وبناءً على معادلة "كرجسي ومورجان" لتحديد حجم العينة للأنشطة البحثية (Krejcie & Morgan, 1970).

أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء استبانة كأداة للدراسة، وتكونت من قسمين: اشتمل القسم الأول على الخصائص الأولية لأفراد العينة حسب متغيرات الدراسة: الجنس، والدرجة العلمية، والقسم الثاني تكون من (١٤) عبارة تمثل مجال (أهمية الشراكة)، وكذلك (١٣) عبارة تمثل مجال (معوقات الشراكة). وتم التحقق من صدق أداة الدراسة الظاهري بعرضها على (٢٢) محكماً من أهل الخبرة والتخصص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعربية، كما تم التحقق من صدق الأداة بعد تطبيقها على عينة استطلاعية، حيث تراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون في مجال (أهمية الشراكة) بين (٠،٧٥٤- ٠،٥١٣). وفي مجال (معوقات الشراكة) بين (٠،٦١٥ – ٠،٧٧٠)، وكانت جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠،٠١). كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات الكلي لجميع العبارات، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمجال

(أهمية الشراكة) (٠,٩٤٢)، أما مجال (معوقات الشراكة) فبلغت (٠,٩٢٣)، وتشير هذه القيم المرتفعة إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق، وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات في المملكة العربية السعودية:

تناولت دراسة مراد (٢٠١٦) سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحديد طبيعة وأهمية ومجالات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والكشف عن أبرز معوقاتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف الاهتمام بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة الجامعات ومخرجاتها، وكذلك مدى قدرتها على حل مشكلات القطاع الخاص، يعتبر من أبرز العقبات التي تقف حائلًا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص.

وهدفت دراسة عبدالقادر (2015) الكشف عن العلاقة التعاونية بين مجتمع الأعمال السعودي والجامعات السعودية في إطار الشراكة الإستراتيجية ومجالاتها المقترحة بمنطقة تبوك في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: التأكيد على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الجامعات ومجتمع الأعمال؛ بشرط أن يعي كل طرف احتياجات وتوقعات الطرف الآخر، بالإضافة إلى أن مجالات الشراكة والتعاون قد اتسمت بالمحدودية وضعف التنظيم؛ مما جعل نتائجها محدودة الأثر.

وهدفت دراسة الشثري (٢٠١٤) الكشف على مدى إسهام تطبيق نموذج (جامعة الشركات) لتفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك معرفة متطلبات ومعوقات تطبيق هذه الشراكة. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل الشراكة يسهم في التواصل الحقيقي للجامعات مع التنمية والمجتمع، وكذلك يساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقًا لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية، ومن أهم معوقات تطبيق

الشراكة: أن بحوث أعضاء هيئة التدريس غالبًا تميل إلى الجانب النظري أكثر من التنظيمي، بالإضافة إلى ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

وهدفت دراسة القحطاني (٢٠٠٨) تقديم بعض آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال إبراز مبررات التعاون المشترك، ورصد بعض التجارب العالمية في الشراكة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية إعطاء أولوية من قبل الجامعات لتسويق برامجها البحثية وخدماتها الاستشارية، وكذلك وضع خطة مشتركة طويلة الأجل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لتشجيع البحوث التطبيقية، بالإضافة إلى تعزيز الوعي الاجتماعي تجاه البحوث العلمية والخدمات الاستشارية لدى مؤسسات القطاع الخاص.

ثانيًا: الدراسات في الدول العربية:

هدفت دراسة خاطر (2015) الكشف عن واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بمصر، ومعرفة مجالات هذه الشراكة والأسس التي تستند عليها، وكذلك أهم معوقاتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ الجامعة للشراكة يتحقق بدرجة ضعيفة للغاية، وأن من أهم معوقات الشراكة: ضعف ثقة القطاعات الإنتاجية في المستويات الفنية للطلبة أثناء الدراسة في الكليات المختلفة أو بعد تخرجهم، وكذلك نقص معرفة القطاعات الإنتاجية بالقدرات البحثية بمؤسسات التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية التحول نحو نموذج (الجامعة المنتجة) ارتكازًا على التخطيط الإستراتيجي، وكذلك إعادة هيكلة المنظومة الجامعية لتكون موجهة نحو سوق العمل، بالإضافة إلى إنشاء الحاضنات الإبداعية.

وفي مصر أيضًا هدفت دراسة محمود وعبدالنبي ورشاد (٢٠١٤) إلى رصد وتشخيص دواعي ومعوقات الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والإنتاج، ومقارنتها مع الشراكة في كلٍّ من انجلترا وماليزيا؛ للتوصل إلى تحديد متطلبات تفعيل الشراكة ووضع تصور مقترح لها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح ثلاثة مراحل لبناء وتفعيل الشراكة وهي: مرحلة وضع أسس

وقواعد لتفعيل الشراكة، ثم مرحلة توثيق الروابط والاتصال بين الجامعة والقطاع الخاص، وأخيرًا مرحلة تنفيذ الشراكة، ولكل مرحلة عدد من المتطلبات لتنفيذها.

بينما في الأردن أجرى درادكة ومعايعة (2014) دراسة هدفت إلى معرفة مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وكذلك معرفة درجة اختلاف وجهات النظر باختلاف المتغيرات الآتية: (الجنس، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطًا على جميع مجالات الشراكة، وأنه توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وذلك لصالح تقديرات الذكور، والكليات العلمية على التوالي، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغيرات المسمى الوظيفي، أو الرتبة الأكاديمية، أو الخبرة، وأن أهم معوقات تطبيق الشراكة كانت قصور التنظيم التشريعي.

أما دراسة الحريري (2010) ركزت على كشف طبيعة وأهمية العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، مع كيفية تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي، والاستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات والقطاع الخاص لإقامة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء القطاع الخاص، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

ثالثًا: الدراسات في الدول الأجنبية:

هدفت دراسة "إدموندسون وآخرون" (Edmondson *et. al.*, 2012) إلى دراسة التحدي المتمثل بسد الفجوة بين الجامعات والقطاع الصناعي؛ من خلال تسليط الضوء على بعض الدروس التي تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص الصناعي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية بناء الشراكات طويلة المدى؛ لبناء رأس

المال البشري اللازم لإنجاح الشراكة بين الصناعة والجامعة، وكذلك منح الجامعات الإستقلالية؛ لتستطيع عمل شراكات أكثر مرونة، من خلال التوجه نحو الأبحاث الأكثر قربًا من احتياجات الشركات الصناعية، مع القدرة على تمكين الابتكار والإبداع.

بينما هدفت دراسة "يونغ" (Young, 2010) الكشف عن العناصر الرئيسة الفعالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في جامعة شرق ولاية تينيسي East Tennessee State University(ETSU) بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دراسة الحالة للشراكة بين كليات المجتمع والقطاع الخاص، واستخدمت الدراسة المقابلة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العناصر لتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص هي: مساهمة القادة في نجاح تطبيق مفهوم الشراكة بالجامعات، والعمل على جذبهم وتطويرهم والاحتفاظ بهم، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل الداخلية، وتعديل السياسات، وتحديد نقاط القوة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص، وكذلك الاهتمام بمكافأة المبادرات للمساهمين في هذه الشراكة، وتأمين ما يلزم لاستمرار الشراكة من موارد وموظفين.

الإطار النظري:

❖ أولًا: رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والشراكة بين القطاعين العام والخاص:

ركزت حكومة المملكة العربية السعودية في رؤيتها المستقبلية (٢٠٣٠) على أهمية القطاع الخاص ودوره الفعال في المساهمة في تحقيق هذه الرؤية، ويؤكد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي على أنه: "في المرتكزات الثلاثة لرؤيتنا: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الإستراتيجي؛ سنفتح مجالًا أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكًا، بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحدًا من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركًا لتوظيف المواطنين، ومصدرًا لتحقق الازدهار للوطن والرفاه للجميع. هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية". (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦ أ، ص٧)

ويشمل تحقيق رؤية (٢٠٣٠) ثلاثة محاور وهي: (مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح)، وكل محور له عدة مجالات وإلتزامات وأهداف، يوضح الباحث

منها ما له علاقة بالتعليم والشراكة مع القطاع الخاص كما يلي: (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦ أ)

- يشير المحور الأول (مجتمع حيوي) إلى أهمية الدعم المستمر للمجتمع السعودي لتمكينهم من الالتحاق بسوق العمل، وذلك بتوفير فرص التدريب والتأهيل اللازم بالشراكة مع القطاع الخاص.
- ويؤكد المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) على أهمية مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، والعمل على تحقيق ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢٠%) إلى (٣٥%)، بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة من (٦،١١%) إلى (٧%)، والوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠%) إلى (٦٥%)". وهذا بدوره يؤكد أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق رؤية ٢٠٣٠.
- أما المحور الثالث: (وطن طموح) يؤكد على أهمية تكامل الأدوار بين القطاع الحكومي والخاص، مع أهمية بناء قطاع أعمال يسهم في النهوض بمجتمعه ووطنه ويقوم بمسؤوليته الاجتماعية.

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح مدى اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية في أن يكون القطاع الخاص شريكًا مهمًا في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وأن تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يسهم – بإذن الله تعالى – للوصول إلى مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح في المملكة العربية السعودية.

❖ ثانيًا: أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

اهتمت الدول الكبرى بضرورة البقاء على تفوقها الصناعي والتقني، والتركيز على الابتكار والإبداع في هذا المجال، فتنافست في الاستثمار في مجال البحث والتطوير، فأنشأت كراسي البحث العلمي، وكذلك حدائق البحوث والتقنية، وأيضًا الحاضنات ومراكز الابتكار والتميز، فأوجدت بذلك مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وهذا ما ساهم في إيجاد قوة عاملة من الطلاب أصحاب المهارة والكفاءة العالية، وكذلك ظهور العديد من المنتجات التي اعتمدت على اقتصاد المعرفة.

ويؤكد صائغ (2015) أن السعودية تعمل بشكل فعال للتحول إلى اقتصاد المعرفة؛ وأن التعليم على وجه العموم والتعليم العالي على وجه الخصوص، يمثل مصدرًا حيويًا لتفعيل اقتصاد المعرفة الذي يتمحور حول المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها وابتكارها وتسويقها. من خلال الإفادة من ثورة تقنية المعلومات واستخدام العقل البشري كرأس المال، بالإضافة إلى توظيف البحث العلمي.

ولقد أوصى مؤتمر التكامل الدولي الثاني – المنعقد بعمّان عام ٢٠١٣– بعنوان: "تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص" على أهمية قيام الجامعات بإعادة النظر في تخصصاتها الأكاديمية بما يلبي احتياجات القطاعات الصناعية والاقتصادية، من خلال تجديد البرامج والمناهج والمقررات الخاصة بها التي تخدم سوق العمل، مع توظيف البحث العلمي لتلبية احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى أهمية بناء التحالفات والشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص. (مؤتمر تكامل، ٢٠١٣)

وأيضًا أكدت توصيات منتدى جدة الاقتصادي (٢٠١٤) على أهمية الشراكة والحوار المطلوبين من صانعي السياسات والمؤسسات التعليمية والشركات بالقطاع الخاص؛ لسد فجوة المهارات الوظيفية وضمان تلبية احتياجات سوق العمل بالموهوبين، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير في الجامعات مع تطوير القدرات العلمية، ومنح الجامعات حقوق الملكية الفكرية للشركات.

فالشراكة مع القطاع الخاص هي خيار استراتيجي؛ لعجز النظم التعليمية عن الوفاء بالمتطلبات المادية، وتوفير الأجهزة التعليمية، والبيئات المحفزة للطلاب؛ بسبب زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، والنمو السكاني، وقلة الموارد المالية، بالإضافة إلى منافسة التعليم من قطاعات أخرى على الميزانيات التعليمية. (العتيبي، ٢٠١٢).

وكذلك فإن غياب العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص يؤدي إلى عزلة الجامعات عن متطلبات المجتمع وإسهامها في نموه، وأن هذه العلاقة تحقق مجموعة من الفوائد منها: الاستفادة العلمية من البحوث في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاع الخاص، والعمل على توفير المعلومات التقنية والمشورة الفنية للقطاع الخاص. (القحطاني، ٢٠٠٥)

❖ ثالثًا: معوقات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

أكدت دراسة عبدالقادر (٢٠١٤) أن نحو (٨١%) من مجتمع الأعمال بتبوك يخطط مستقبلًا للشراكة مع جامعة تبوك، وأن أهم المشكلات التي تواجههم لتحقيق ذلك ما يلي:

- المشكلات التسويقية: كدراسة السوق وإعداد دراسات الجدوى، والمشكلات المتعلقة بالتعرف على الفرص الوظيفية والمرتبطة بالإعلان والترويج.
- المشكلات التمويلية: كمشكلة الحصول على القروض، وتحديد الاحتياجات التمويلية.
- المشكلات الإنتاجية: كالمشكلات اللوجستية المتعلقة بتوفير العمالة الماهرة المدربة، والحصول على المواد الخام، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بتطوير المنتجات.
- المشكلات الإدارية: كالروتين الحكومي وطول فترة وإجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص.

أما شعبان (٢٠١٢) والعشماوي (2011) فصنفا معوقات الشراكة في التعليم إلى:

- التنظيم التشريعي: كالافتقار إلى وجود أحكام خاصة باختيار المستثمر، وضعف التقييم المالي والفني والتشغيلي.
- ضعف الوعي العام: كالاعتقاد بأن التعليم مسؤولية الدولة فقط، وضعف الوعي بأهمية ومزايا الشراكة وآثارها الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإطار المؤسسي: كضعف الرؤية المحددة للشراكة، والافتقار إلى خبرة إدارة الشراكة، ومركزية اتخاذ القرارات الحكومية، إضافة إلى كثرة الإجراءات الروتينية التي تعوق عملية الشراكة.
- أداء القطاع الخاص: كتركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المالي السريع.

بينما المزين وصبيح (٢٠١٥) فصنفا معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص إلى ثلاث أقسام وهي: معوقات إدارية وأهمها ضعف الحوافز والمكافآت المادية، وضعف المعارض التسويقية للمنتجات والمخترعات العلمية الجامعية، وأيضًا

معوقات بشرية أهمها انشغال أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس للطلاب، وأخيرًا معوقات ثقافية أهمها الفجوة المعلوماتية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

❖ **رابعًا: متطلبات نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:**

تعتبر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من إحدى الأبعاد الرئيسة للشراكة المجتمعية، ولنجاحها لا بد من بناء هذه الشراكة على مبدأ اقتصادي، يؤطر لمبدأ المصالح المشتركة لجميع أطراف الشراكة (صائغ، ٢٠١٥). ويوضح " دوتيروش" (Dötterweich, 2006) أربعة محاور لبناء شراكة فعالة وهي: تحديد واضح للرؤية والأهداف المشتركة بين أطراف الشراكة، وإنشاء هيكل تنظيمي للشراكة، وتطوير إجراءات العمل التعاونية مع الالتزام بالدور المحدد لكل شريك وفق ما تم الاتفاق عليه، بالإضافة إلى الاستمرارية في تنفيذ مشروعات الشراكة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية.

يضاف إلى ذلك الانفتاح على الأفكار الجديدة؛ لتشجيع الشركاء على المخاطرة وخلق بيئة تعليمية جيدة (Gibson & Davies, 2008)، والاهتمام بمكافأة المبادرات للمساهمين في الشراكة، وتأمين جميع ما يلزم من موارد وموظفين لاستمرار الشراكة، مع أهمية وضع نظام لحقوق الملكية الفكرية (Young, 2010). ويوضح الهادي (٢٠١١) أهم الخطوات اللازمة لتكوين علاقات متبادلة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج؛ للنهوض بالجامعات نحو الإنتاج على النحو الآتي:

- ❖ مواجهة التحديات والأزمات التي تواجه الجامعات: كتوفير تكافؤ الفرص في الالتحاق بالجامعات، بالإضافة لفتح المجال للالتحاق بالدراسات العليا وخاصة في المجالات التي يطلبها سوق العمل، وكذلك رفع مستوى أداء البحث العلمي وتوفير كافة الإمكانات المطلوبة له.
- ❖ الاستفادة من تجارب الجامعات الناجحة وخاصة من الدول المتقدمة من خلال تعيين لجان خاصة لمتابعتها، وإقامة ورش عمل وبرامج تدريبية باستضافة عدد من الخبراء والباحثين والمبتكرين الدوليين للتعاون العلمي والتقني وعكس تجاربهم على الجامعات المحلية وفق الإمكانات المتاحة.
- ❖ تبني الإستراتيجيات اللازمة للوصول إلى جامعات منتجة من خلال الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات والقوانين اللازمة لذلك، مع اعتماد ثقافة التميز والتعلم المنظم

في الجامعات، بالإضافة إلى وضع الخطط والتنبؤات المستقبلية وفق آليات التخطيط الإستراتيجي المعتمدة.

❖ **خامسًا: جامعة جدة**

تُعد جامعة جدة من أحدث الجامعات السعودية؛ حيث أنشأت عام ١٤٣٤هـ بمدينة جدة، بالإضافة إلى فرعين للجامعة أحدهما بمحافظة خليص، والفرع الآخر بمحافظ الكامل، وتضم الجامعة (١٣) كلية، و(٧) عمادات مساندة، و(٣) معاهد للغة الإنجليزية. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين حسب إحصاءات العام الجامعي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ (٨٩٤) عضوًا، ويدرس في الجامعة (١١٣٨٨) طالبًا وطالبة. (موقع إحصاءات التعليم الجامعي بوزارة التعليم، www.uj.edu.sa).

وتتمثل رؤية جامعة جدة في: "بيئة تعليمية وبحثية مستقطبة، وركيزة ثقافية واجتماعية معززة للقيم الإنسانية" أما رسالتها فتمثلت في: "إعداد أجيال رائدة مزودة بالمهارات المؤهلة لتطوير المعارف والخبرات، مستودعين تراث الأمة، ومنفتحين للعالم، مع ترسيخ لقيم البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال". ورغم حداثة جامعة جدة إلا أنها بدأت بالتركيز على الشراكة مع القطاع الخاص، يوضح الباحث منها ما يلي: (www.cie.uj.edu.sa)

- ❖ إنشاء معهد البحوث والاستشارات عام ١٤٣٦هـ؛ ليكون ممثلاً للجامعة في التعامل مع القطاعين الحكومي والخاص فيما يتعلق بتقديم (الاستشارات المتخصصة، وإجراء الأبحاث التعاقدية، والإشراف التعليمي، وإنشاء الكراسي العلمية، وبيوت الخبرة).
- ❖ إنشاء مركز الإبداع وريادة الأعمال عام ١٤٣٨هـ، لينسجم مع رؤية ٢٠٣٠ نحو بناء اقتصاد المعرفة، وقد أطلق المركز عددًا من الشراكات الناشئة ومشاريع رواد الأعمال بالجامعة.
- ❖ توقيع مذكرة تفاهم مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة ومكة المكرمة؛ للتعاون في مجال ريادة الأعمال والتدريب، وإعداد الأبحاث والدراسات والاستشارات، ورعاية المبدعين والموهوبين.
- ❖ توقيع مذكرة تفاهم مع الخطوط السعودية؛ لتطوير الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

❖ **توقيع مذكرة تفاهم مع النادي الأهلي ونادي الاتحاد؛ لتقديم مجموعة من البرامج الأكاديمية الجديدة والنوعية للمهتمين بالعلوم الرياضية والمجتمع الرياضي.**

وغيرها من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تساهم في دعم جامعة جدة نحو تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص؛ لتحقيق رؤية ورسالة الجامعة ودعم تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

- **إجابة السؤال الأول:**

نص السؤال الأول على: "ما أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص؟"، وقد خصص الباحث (١٣) عبارةً لذلك، وتمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، ومن ثم ترتيب العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي، وذلك كما يلي:

جدول رقم (1): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة حول درجة الأهمية للشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص. (ن*= ٢٧٧)

م*	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
٢	دعم الجامعة لدورها في خدمة المجتمع.	4,35	0,74	مرتفعة جدًا	١
١	تحقيق رؤية المملكة للتحول الوطني (٢٠٣٠).	4,32	0,65	مرتفعة جدًا	٢
٣	جودة المخرجات التعليمية بالجامعة.	4,17	0,76	مرتفعة	٣
١٠	إتاحة الفرصة للطلاب الموهوبين في ريادة الأعمال.	4,08	0,79	مرتفعة	٤
١٤	ربط المخرجات التعليمية بسوق العمل.	4,07	0.83	مرتفعة	٥
٨	زيادة الاستفادة من الطاقات البشرية بالجامعة.	4,04	0,82	مرتفعة	٦
٥	زيادة الكفاءة الإنتاجية للجامعة.	4,01	0,82	مرتفعة	٧
٦	إمكانية تسويق منتجات الجامعة.	3,97	0,83	مرتفعة	٨
٤	تنمية الموارد المالية للجامعة.	3,96	0,83	مرتفعة	٩
١٢	إحداث التوافق بين المناهج وأهداف العمل بالقطاع الخاص.	3,93	0,91	مرتفعة	١٠
٧	توفر البيئة الأكاديمية الداعمة للإبداع.	3,89	0,85	مرتفعة	١١
١١	تجويد البحث العلمي من خلال حل مشكلات القطاع الخاص.	3,87	0,91	مرتفعة	١٢
٩	زيادة الاستفادة من الإمكانات المادية بالجامعة.	3,78	0,82	مرتفعة	١٣
١٣	التخلص من الإجراءات الإدارية الروتينية لاتفاقيات الشراكة.	3,75	0,96	مرتفعة	١٤
درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص (الكلية)		4,02	0,58	مرتفعة	

*م: ترتيب العبارة حسب ورودها في الاستبانة، *ن: عدد أفراد العينة، وينطبق ذلك على الجداول اللاحقة.

يتضح من الجدول رقم (١): أن المتوسط الحسابي العام لآراء عينة الدراسة حول درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص بلغ (4,02) بدرجة أهمية (مرتفعة)، وبانحراف معياري (٠،٥٨)، ويدل ذلك على أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة يرون الأهمية العالية للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص. وربما يرجع ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص تمثل أحد الركائز الأساسية لنجاح العملية التعليمية، أو وربما يعود ذلك إلى ما يرونه من الاهتمام الكبير من قيادات جامعة جدة بالشراكة مع القطاع الخاص.

ويرى أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة أن أعلى أهمية للشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص: "دعم الجامعة لدورها في خدمة المجتمع"؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى بدرجة أهمية (مرتفعة جدًا) وبمتوسط حسابي (4,35)، وبانحراف معياري (٠،٧٤). وهذا يدل على أهمية الشراكة في تحقيق أحد أهم الوظائف الثلاث للجامعة وهي خدمة المجتمع.

واحتلت أهمية "تحقيق رؤية المملكة للتحول الوطني (٢٠٣٠)" المرتبة الثانية بدرجة أهمية (مرتفعة جدًا) وبمتوسط حسابي (٤،٣٢)، وبانحراف معياري (٠،٦٥). وربما يعود ذلك إلى تزامن هذه الدراسة مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي تؤكد على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في جميع المجالات؛ للمساهمة في التنمية المستدامة كما ذُكر سابقًا.

وعلى الجانب الآخر، جاءت العبارة "زيادة الاستفادة من الإمكانات المادية بالجامعة" في المرتبة قبل الأخيرة بدرجة أهمية (مرتفعة) وبمتوسط حسابي (٣،٧٨)، وبانحراف معياري (٠،٨٢). وربما يعود ذلك إلى الدور الفعال لهذه الإمكانات المادية في تنمية قدرات ومهارات الطلاب لتلاءم متطلبات سوق العمل. بينما جاءت أقل أهمية للشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص: "التخلص من الإجراءات الإدارية الروتينية لاتفاقيات الشراكة"؛ بمستوى (مرتفع) وبمتوسط حسابي (3,75)، وبانحراف معياري (٠،٩٦). وربما يعود ذلك لعمل بعض الشركات بشكل بيروقراطي يُصعب من اتفاقيات الشراكة.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الشتري (٢٠١٤)، التي توصلت إلى أن تفعيل الشراكة يسهم في التواصل الحقيقي للجامعات مع التنمية والمجتمع، وكذلك مع دراسة عبدالقادر (٢٠١٤)، والحريري (2010)، التي أشارتا إلى الأهمية المستقبلية لتطبيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، وأهمية بناء آلية إدارية مبسطة تسمح بوجود التعاون بشكل مؤسسي وبدون تعقيدات بيروقراطية بين مجتمع الأعمال والجامعات، وأيضًا دراسة "يونغ" (Young, 2010) التي بينت أهمية تعديل السياسات لتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.

- **إجابة السؤال الثاني:**

نص السؤال الثاني على: "ما معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص؟"، وقد خصص الباحث (١٤) عبارةً لذلك، وتمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، ومن ثم ترتيب العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي، كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة حول درجة تواجد معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التواجد	الترتيب
١٤	تركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المالي السريع.	4,32	0,83	مرتفعة جدًا	١
١٣	ضعف الموارد المالية التي يخصصها القطاع الخاص للبحث العلمي.	4,24	0,84	مرتفعة جدًا	٢
٧	غياب نظام الحوافز للقائمين على الشراكة بالجامعة.	4,13	0,91	مرتفعة	٣
١٢	ضعف ثقة القطاع الخاص في إمكانية إسهام الجامعة في حل مشكلاته.	4,06	0,86	مرتفعة	٤
٩	الفجوة المعلوماتية بين الجامعة والقطاع الخاص.	4,01	0,89	مرتفعة	٥
١١	ضعف ارتباط البحث العلمي بالجامعة بمتطلبات القطاع الخاص.	3,996	0,90	مرتفعة	٦
٢	الإجراءات الإدارية الروتينية لاتفاقيات الشراكة.	3,992	0,88	مرتفعة	٧
١٠	غلبة الأبحاث النظرية على حساب الأبحاث التطبيقية بالجامعة.	3,96	0,91	مرتفعة	٨
٣	غياب آليات التنظيم للعلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص.	3,93	0,89	مرتفعة	٩
٦	ضعف التواصل الفعال بين المسؤولين من أطراف الشراكة.	3,92	0,84	مرتفعة	١٠
٥	قصور الدعم الإعلامي لتسويق منتجات الجامعة.	3,90	0,90	مرتفعة	١١
٤	ضعف التخطيط لبرامج الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.	3,89	0,88	مرتفعة	١٢
١	ضعف الوعي بأهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.	3,84	0,90	مرتفعة	١٣
٨	ضعف تفعيل نظام المحاسبية في متابعة إجراءات الشراكة بالجامعة.	3,77	0,92	مرتفعة	١٤
المتوسط الحسابي العام لمعوقات الشراكة (الكلية)		4,00	0,62	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (٢): أن المتوسط الحسابي العام لآراء عينة الدراسة حول معوقات الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص بلغ (4,00) بدرجة تواجد (مرتفعة)، وبانحراف معياري (٠،٦٢). وهذا يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة يرون أن هناك مجموعة من المعوقات التي قد تعيق تفعيل الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص. وكذلك ربما يعود إلى رغبتهم في إزالة جميع المعوقات التي تقلل من فرص تحقيق الشراكة؛ لكونها جامعة جدة حديثة النشأة.

ويرى أفراد عينة الدراسة أن أعلى معوق لتحقيق الشراكة: "تركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المالي السريع"؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى بدرجة تواجد (مرتفعة جدًا) وبمتوسط حسابي (4,32)، وبانحراف معياري (٠،٨٣). وربما يعود ذلك إلى أن أغلبية شركات القطاع الخاص تهتم بالحصول على الأرباح المالية في أقصر مدة ممكنة، أو ربما يعود السبب في ذلك لخوف القطاع الخاص من ارتفاع سعر منتجاتها نتيجة الشراكة مع الجامعة وانخفاض الطلب عليها فيه السوق.

واحتل المعوق "ضعف الموارد المالية التي يخصصها القطاع الخاص للبحث العلمي" المرتبة الثانية بدرجة أهمية (مرتفعة جدًا) وبمتوسط حسابي (٤،٢٤)، وبانحراف معياري (٠،٨٤). وربما يعود ذلك إلى نفس الأسباب السابقة، بالإضافة إلى انخفاض ثقافة القطاع الخاص حول أهمية البحث العلمي ومدى قدرته على المساهمة في تطوير منتجات القطاع الخاص.

وعلى الجانب الآخر، جاء المعوق "ضعف الوعي بأهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص" في المرتبة قبل الأخيرة بدرجة تواجد (مرتفعة) وبمتوسط حسابي (٣،٨٤)، وبانحراف معياري (٠،٩٠). وربما يعود ذلك إلى حداثة الجامعة وتعدد مقراتها وفروعها، مما يتطلب المزيد من العناية بنشر ثقافة أهمية وإيجابيات الشراكة مع القطاع الخاص.

بينما جاء أقل المعوقات تواجدًا لتحقيق الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص كما يراه أفراد عينة الدراسة هو: "ضعف تفعيل نظام المحاسبية في متابعة إجراءات الشراكة بالجامعة" بمستوى تواجد (مرتفع) ومتوسط حسابي (3,77)،

وبانحراف معياري مقداره (٠،٩٢). وربما يرجع ذلك إلى حداثة اتفاقيات وعقود الشراكة بين جامعة جدة وشركات القطاع الخاص.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة دراسة مراد (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن ضعف الاهتمام بالجانب التسويقي من أهم معوقات الشراكة، وكذلك دراسة خاطر (2015) التي بينت أن أهم معوقات الشراكة قصور التنظيم التشريعي. وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة الشثري (٢٠١٤) الي توصلت إلى معوقات الشراكة تتمثل في أن بحوث أعضاء هيئة التدريس غالبًا تميل إلى الجانب النظري أكثر من التنظيمي، بالإضافة إلى ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

- **إجابة السؤال الثالث:**

ينص السؤال الثالث على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة حول (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة) تعزى إلى متغيرات: الجنس، والدرجة العلمية؟". وتمت الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالي:

١. متغير الجنس:

استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (T-Test) للمقارنة بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة) تبعًا لمتغير الجنس، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٣): قيمة اختبار (ت) للفروق بين إجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.

م	المجالات	الذكور ن*= ١٨٦		الإناث ن= ٩١		قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة عند ٠,٠٥
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
١	أهمية الشراكة	3,99	0,58	4,05	0,57	-0,82	0,41	غير دالة
٢	معوقات الشراكة	3,96	0,62	4,06	0,63	1,21-	0,22	غير دالة

يتضح من الجدول رقم (٣): أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين آراء أفراد عينة الدراسة حول (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة) تبعًا لمتغير الجنس، وهذا يشير إلى أن أهمية ومعوقات الشراكة لا تتأثر سواء كان للأعضاء الذكور أو الإناث.

وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة درادكة ومعايعة (2014)، التي أشارت إلى أنه توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (0,05) لتقديرات أعضاء هيئة

التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى اختلاف المجالات والهدف من الدراسة، وكذلك مجتمع الدراسة والبيئة التي طبقت فيها.

٢. متغير الدرجة العلمية:

استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين إجابات عينة الدراسة حول (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة) تبعًا لمتغير الدرجة العلمية، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٤): تحليل التباين الأحادي للفروق بين إجابات عينة الدراسة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية

م	المجالات	(أستاذ) ن= ٣٠		(أستاذ مشارك) ن=٧٦		(أستاذ مساعد) ن= ١٧١		قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
١	أهمية الشراكة	3,85	0,71	4,21	0,44	3,95	0,59	6,78	0,001	** دالة
٢	معوقات الشراكة	3,62	0,87	4,17	0,48	3,99	0,60	8,98	0,000	** دالة

** دال إحصائياً عند 0,01

يتضح من الجدول رقم (٤): أن قيمة (ف) دالة إحصائيًا في مجالي (أهمية الشراكة، ومعوقات الشراكة)، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)، بين آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة تعزى لمتغير الدرجة العلمية. ونظرًا لوجود فروق دالة في اختبار التباين الأحادي (ANOVA)؛ تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لكل مجال؛ لمعرفة الفروق لصالح أي مستوى من مستويات الدرجة العلمية، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (٥): المقارنات البعدية لآراء عينة الدراسة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية.

م	المجالات	الدرجة العلمية	المتوسط	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	الفرق لصالح
١	أهمية الشراكة	أستاذ	3,85	.....			
		أستاذ مشارك	4,21	* 0,35	.....		أستاذ مشارك
		أستاذ مساعد	3,95	0,10	** 0,25	.....	أستاذ مشارك
٢	معوقات الشراكة	أستاذ	3,62	.....			
		أستاذ مشارك	4,17	** 0,55	.....		أستاذ مشارك
		أستاذ مساعد	3,99	** 0,37	0,19	.....	أستاذ مساعد

* دال إحصائياً عند 0,05 ** دال إحصائياً عند 0,01

يتضح من الجدول رقم (٥): أن الفروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمجال (أهمية الشراكة) كانت لصالح (الأستاذ المشارك)، في مقابل (الأستاذ، والأستاذ مساعد)، وذلك بمتوسط حسابي أعلى. بينما كانت الفروق في مجال (معوقات الشراكة) لصالح (الأستاذ المساعد، والأستاذ المشارك)، في مقابل (الأستاذ)، وذلك بمتوسط حسابي أعلى.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة درادكة ومعايعة (2014) التي لم تكشف عن وجود فروق دالة إحصائيًا تعزى لمتغير الدرجة العلمية حول تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص؛ وقد يعود السبب في هذا الاختلاف إلى اختلاف المجالات والهدف من الدراسة، وكذلك مجتمع الدراسة والبيئة التي طبقت فيها.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة ومن خلال الدور الفعال للشراكة بين أحدث جامعات المملكة العربية السعودية (جامعة جدة) والقطاع الخاص في دعم وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ والتي تساهم في تنفيذ برامج هذه الرؤية، فإن الباحث يوصي بعدد من النقاط الآتية:

- إيجاد آليات واضحة من شأنها نشر ثقافة الشراكة وزيادة الوعي بأهميتها ونتائجها الإيجابية، وذلك عن طريق تشكيل فريق عمل يتولى تضمين هذه الثقافة في المقررات والأنشطة الجامعية.

- **وضع آليات محددة لقبول الطلاب وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وفتح المجال للالتحاق بالدراسات العليا في المجالات التي يحتاجها سوق العمل.**
- **تفعيل وحدة الخريجين بالجامعة، وتأسيس رابط مباشر لهم في موقع الجامعة الإلكتروني؛ للتواصل الفعال معهم ومساعدتهم، والكشف عن الصعوبات التي واجهتهم في الالتحاق بسوق العمل.**
- **وضع منظومة حوافز لجميع أفراد الجامعة المشاركين في إتمام عقود الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص؛ لتساهم في تحسين الأداء ورفع مستوى جودة العمل لديهم.**
- **إقامة المعارض وورش عمل وتنظيم اللقاءات الدورية؛ للتواصل الفعال بين الجامعة والقطاع الخاص، وتساهم في تسويق اسم الجامعة وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها، وتعزيز اكتساب الجامعة للسمعة العلمية المتقدمة محليًا وعالميًا.**
- **إنشاء قاعدة معلوماتية تقنية دقيقة وثرية ومتجددة بإمكانات الجامعة ومنتجاتها، وكذلك المجالات المطلوب الشراكة بها؛ لتمكن صانعي القرار من المسؤولين في القطاع الخاص في تحديد أهم المجالات والمنتجات التي تتناسب مع مؤسساتهم، وتسهل من عملية التواصل المباشر لذلك.**
- **زيادة العلاقات والزيارات المتبادلة بين قيادات جامعة جدة والمسؤولين في القطاع الخاص، وبناء جسور التواصل وزيادة الثقة المتبادلة بينهما؛ لتبادل المعلومات وتذليل الصعوبات وتسهيل الإجراءات لبناء وتفعيل الشراكة بينهما.**

المراجع:

أولاً / المراجع العربية:

البحيري، السيد محمود. (٢٠٠٩). *تمويل التعليم الجامعي في مصر واتجاهاته المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.

الحايس، عبدالوهاب جودة. (23-25 مايو، 2009). الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان، *المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي*، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 183-217.

الحريري، خالد حسن علي. (١١- ١٣ أكتوبر ٢٠١٠). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، *المؤتمر العلمي الرابع: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة*، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.

الحمدان، جاسم محمد؛ والعجمي، منيرة خالد. (2008). رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، *مجلة العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت*، 36 (1)، 13-48.

خاطر، محمد إبراهيم عبد العزيز. (٢٠١٥). صيغ مقترحة للشراكة الإستراتيجية بين الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية، *مجلة الإدارة التربوية – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية*، ٢ (٣)، ٢٩٧- ٣٥١.

درادكة، أمجد محمود؛ ومعايعة، عادل سالم. (2014). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي -جامعة صنعاء*، 7(15)، 97-123.

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦ أ). *رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠*، مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية. على الرابط: http://www.vision2030.gov.sa/download/file/fid/422

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦ ب). *الأهداف الإستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية*، مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية. على الرابط: www.vision2030.gov.sa/download/file/fid/1215

السلطان، خالد صالح. (23-25 مايو، 2009). تجارب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز التعاون والشراكات المجتمعية في مجال البحث العلمي، *المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي*، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 45-٦٤.

الشثري، عبدالعزيز ناصر. (٢٠١٤). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*، ٣٤، ١٣-٤٨.

شعبان، منال أحمد حسن. (٢٠١٢). الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في التعليم المصري ومعوقات تطبيقها، *مجلة كلية التربية– جامعة المنصورة*، (٧٩)، ٢٢٣– ٢٥٦.

الشقاوي، عبد الرحمن عبد الله. (١٩-٢٣ أكتوبر، 2002). نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، *ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ*، وزارة التخطيط، الرياض، ١-٤٥.

صائغ، عبد الرحمن أحمد، ومتولي، مصطفى محمد. (2005). *الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

صائغ، عبد الرحمن بن أحمد. (24– 25 فبراير، 2015). تطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية في ضوء تحديات العولمة ومتطلبات اقتصاد المعرفة: أنموذج مقترح، *المؤتمر التربوي الأول لتطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية: رؤية استشرافية*، جامعة الجوف، 1 – 22.

عابدين، محمود عباس. (2004). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبدالقادر، أحمد عبدالقادر. (٢٠١٥). المؤشرات السوقية لآفاق التعاون بين الجامعات السعودية ومجتمع الأعمال بمنطقة تبوك المملكة العربية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية*، ٦ (١)، ١– ٢٧.

العتيبي، فهد عباس. (٢٠١٢). مجالات الشراكة بين القطاع الخاص وبين مدارس التعليم العام كما يراها مديرو المدارس بمدينة الرياض: دراسة استطلاعية، *مجلة العلوم التربوية – جامعة الملك عبدالعزيز*، ١٧ (١)، ٤١ –٧٦.

العشماوي، شكري رجب. (٢٠١١) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية: دراسة تحليلية، *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية– جامعة الإسكندرية*، ١، ٤٧٧– ٥٢٤.

القحطاني، سالم بن سعيد. (٢٠١٦). الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP) ودورها في التنمية الإدارية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني، *مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية*، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١– ٤٤.

القحطاني، منصور بن عوض صالح. (10-١٢ إبريل، 2005). تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، *مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير*، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٥- ٢٠٣.

القحطاني، منصور بن عوض صالح. (٢٠٠٨). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، *حولية كلية المعلمين - أبها*، ١٣، ١٣- ٤٢.

محمود، منى عبدالحليم؛ وعبدالنبي، سعاد بسيوني؛ ورشاد، عبدالناصر محمد. (٢٠١٤). متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والإنتاج في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، *مجلة التربية*، ١٧ (٥٠)، ٣٠٧- ٣٥٣.

مراد، سامي. (٢٢- ٢٤ نوفمبر، ٢٠١٦). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، *مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية*، معهد الإدارة العامة، الرياض.

المزين، سلمان؛ وصبيح، لينا. (٢٠١٥). معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منها، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث -العلوم الإنسانية*، ٢٩ (٩)، ١٧٦٤- ١٧٨٤.

منتدى جدة الاقتصادي. (٢٠١٤). *الإنماء من خلال الشباب*. الغرفة التجارية الصناعية بجدة، على الرابط: http://www.jef.org.sa/files/Jeddah-AR-web-final.pdf

مؤتمر تكامل. (١٣- ١٦ مايو، ٢٠١٣). *المؤتمر الدولي الثاني لتكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص*، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن: عمّان.

موقع إحصاءات التعليم الجامعي بوزارة التعليم، استرجع بتاريخ ٢٠١٧/٤/٥ على الرابط: www.departments.moe.gov.sa.

موقع جامعة جدة، استرجع بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٠ على الرابط: www.uj.edu.sa

الهادي، شرف إبراهيم. (٢٠١١). رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات مخفضة، *مجلة البحوث النفسية والتربوية -جامعة المنوفية*، ٢٦ (١)، ١٢٣- ١٧٩.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (2008). *دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية*. الرياض.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (1435هـ). *الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة*. تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، الرياض: المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي. (1435هـ). *التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقويم دولي*. الرياض: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، مكتبة الملك فهد الوطنية.

وزارة التعليم العالي. (2011). *الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: آفاق 1450هـ-٢٠٢٩م*. الرياض: وكالة الوزارة للشؤون التعليمية.

وزارة التعليم. (١٤٣٧هـ). *مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (الجامعات والكليات الحكومية والأهلية)*. مركز إحصاءات التعليم العالي: الرياض.

ثانياً / المراجع الأجنبية:

Edmondson, G., Valigra, L., Kenward, M., Hudson, R. L., & Belfield, H. (2012). Making industry-university partnerships work: Lessons from successful collaborations, *Science Business Innovation Board AISBL*, 1-50.

Hughes, A. (2006). *University-industry linkages and UK science and innovation policy*. Centre for Business Research, University of Cambridge, Working Paper No. 326, 1-19.

Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607-610.

Perkmann, M., & Walsh, K. (2007). University–industry relationships and open innovation: Towards a research agenda. *International Journal of Management Reviews*, 9(4), 259-280.

Young, C. K. (2010). *Vital Collaboratives, Alliances, and Partnerships: A Search for Key Elements of an Effective Public-Private Partnership*. (Unpublished doctoral thesis in Educational Leadership), East Tennessee State University, Johnson City: USA.

Dötterweich, J. A. (2006). Building effective community partnerships for youth development: lessons learned from ACT for Youth. *Journal of Public Health Management and Practice*, 12, S51-S57.

Gibson, H., & Davies, B. (2008). The impact of public private partnerships on education: A case study of Sewell Group Plc and Victoria Dock Primary School. *International Journal of Educational Management*, 22(1), 74-89.